

قتلى في احتجاجات سودانية حاشدة تطالب بالحكم المدني



شهدت العاصمة الخرطوم وعدد من الولايات السودانية، أمس الخميس، تظاهرات جديدة تطالب بتسليم السلطة للمدنيين، سقط خلالها 7 قتلى، وسط أنباء عن انقطاع خدمة الإنترنت في السودان قبيل التظاهرات. وتأتي الاحتجاجات في الذكرى الثالثة لتظاهرات ضخمة خرجت خلال انتفاضة 2019 التي أطاحت بحكم الرئيس السابق عمر البشير، وقادت إلى ترتيب لاقتسام السلطة بين المجموعات المدنية والجيش.

وأكدت لجنة أطباء السودان المركزية مقتل 7 متظاهرين في احتجاجات أمس الخميس، أُصيب أربعة بينهم على الأقل «برصاص مباشر في الصدر» أو «في الرأس» أو «في الظهر»، وأحدهم قاصر. كما ندّدت اللجنة بإطلاق قوات الأمن قنابل «الغاز المسيل للدموع في أحد المستشفيات في العاصمة الخرطوم ومنع عربة الإسعاف من دخول المستشفى». وعشية الاحتجاجات، قتل متظاهر خلال مسيرات بشمال الخرطوم، وقالت لجنة الأطباء إن المتظاهر أُصيب «برصاص في الصدر».

وحملت قوى الحرية والتغيير السودانية، في بيان، «السلطة مسؤولية سقوط ضحايا». وقالت: «اليوم أكد السودانيون

عزمهم على انتزاع السلطة المدنية الكاملة». وأضافت أن «مليونية 30 يونيو حققت تغييراً نوعياً في موازين القوى لصالح الحركة الجماهيرية وغاياتها». وأضافت «خروج الملايين ضربة موجعة للمتلاعبين بإثارة الانقسامات الاثنية والجهوية.. شعبنا يضع قضية الجيش الواحد على رأس قائمة أولوياته لمصلحة استقرار البلاد». وتابعت «نقول». «للمجتمع الدولي إن استقرار السودان مرتبط بمدنية الدولة وديمقراطيتها

وذكرت التقارير أن حشوداً ضخمة كسرت الطوق الأمني، واتجهت نحو القصر الرئاسي وسط الخرطوم، فيما أصلت الشرطة إطلاق الغاز المسيل للدموع. وذكرت أن متظاهراً أصيب بالرصاص في احتجاجات أم درمان، في وقت سجلت حالات اختناق بالغاز المسيل للدموع في الخرطوم

وأمس الأول، استدعى وكيل وزارة الخارجية السودانية السفير دفع الله الحاج علي، فولكر بيرتس الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في السودان، حيث أبلغه استياء حكومة السودان تجاه تصريحاته بشأن تظاهرات الخميس

وأشار الدبلوماسي السوداني إلى أن تصريحات فولكر بنيت على أحكام وافتراسات مسبقة بإدانة أجهزة إنفاذ القانون في البلاد. وكان فولكر دعا في وقت سابق السلطات إلى الالتزام بحماية الحق في التجمع السلمي. وقال «لا تسامح مع العنف تجاه المتظاهرين

(وكالات)